الاعتدال والوسطية في حق تعليم المرأة الريفية في العراق

أ.د .فلاح صالح حسين الجبوري م.م .عبدالجبار محجوب عبدالله
جامعة تكريت - كلية التربية للعلوم الانسانية

المستخلص

لا شك ان الإطار العام للبحث في البحوث والدراسات العلمية له أهمية كبيرة فهو يضع الحجر الأساس للموضوعات التي يتناولها البحث العلمي ، وفي دراسة الباحثان هذه سيضم الفصل الاول (الإطار العام للبحث) مبحثين هما المبحث الاول : عناصر البحث ، مشكلة البحث ، أهمية البحث ، أهداف البحث ، تحديد المصطلحات والمفاهيم الاساسية في البحث ،

اما المبحث الثاني أسباب التعليم والمنظومة التشريعية في العراق، تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية ، الاعتدال وأسباب تعليم المرأة في العراق، فقد تناول بوجه عام توجد اهداف عدة لعرض الدراسات السابقة من بينها معرفة اوجه القصور والنقص والمعوقات التي واجهت تلك الدراسات لتفاديها ومن الاهداف الاخرى الافادة من النتائج التي توصلت اليها تلك الدراسات لأجل مقارنتها بنتائج البحث الحالية، ولمعرفة التشابه والاختلاف ومحاولة توظيف ذلك في تحقيق اهداف البحث الحالية، وعلى وفق ذلك فقد تضمن المبحث ،النظرية المفسرة للبحث اما منهجية البحث فقد استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب وطبيعة البحث واستخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، اذا تكونت عينة البحث من(١٤٨) مبحوثاً منهم (١٤) مشرفاً وادارياً معنيا ببرنامج التعليم، فضلاً عن عينة عشوائية من المعلمين بلغت (١٣٤) معلما في المحافظة.

الكلمات المفتاحية: الاعتدال ، حق تعليم ، المرأة الريفية.

Moderation and moderation in the right to education of rural women in Iraq

Prof.Dr. Falah H. Al. Jobori Assis. Lect. Abduljabbar M. Abdulla
University of Tekrit/ College of Education for Humanities
falahsalah@tu.edu.iq

Abstract

There is no doubt that the chapter of the general framework of research in research and scientific studies is of great importance, as it

lays the foundation stone for the topics covered by scientific research. Research objectives, identifying key terms and concepts in the research

The importance of the research, the objectives of the research, defining the basic terms and concepts in the research, in general, there are several goals for presenting previous studies, including knowing the shortcomings, shortcomings and obstacles that these studies faced to avoid. Another goal is to benefit from the results reached by those studies in order to compare them with the current research results. In order to know the similarities and differences and try to use this to achieve the current research objectives, In order to know the similarities and differences and try to employ this in achieving the current research objectives, and accordingly, the topic included the explanatory theory of the research. As for the research methodology, the research used the descriptive analytical method that fits with the nature of the research and the use of the social survey method by the sampling method, if the research sample consisted of (148) Among them were (14) supervisors and administrators concerned with the literacy program, as well as a random sample of teachers amounting to (134) teachers in the governorate. (148) questionnaires were distributed, the percentage of the sample to the original community amounted to (62.71%).

Keywords: Moderation, the right to education, rural women.

مشكلة البحث

عمدت الحكومة العراقية عام ٢٠١١، لإصدار قانون التعليم برقم ٢٣، أذ تشكلت بموجبها هيأة ل التعليم في وزارة التربية تعنى بوضع الأهداف العامة ل التعليم وتحديد ميزانية التنفيذ واقرار المناهج والكتب ومواعيد البحث وضوابط اختيار المعلمين. لأجل الاعتدال والوسطية في حق تعليم المرأة العراقية غير ان هذه التجربة شهدت تعثراً واضحاً في مسارها واخفاقات في تنفيذ برامجها والسير بخطى ثابتة في سياساتها لذا فأن تقويم تجربة التعليم في العراق بعد ٢٠٠٣، يعتمد على مدى تحقيق أهدافها وأغراضها وتحديد أسباب الاخفاق والتلكؤ في تعزيز فرص النجاح لهذه التجربة . وهذا التقويم يطرح مجموعة من التساؤلات أهمها:

١. ما مدى نجاح تجربة التعليم في العراق بعد ٢٠٠٣؟

٢. ماهي النجاحات والمبادرات التي تحققت منذ تشريع القانون عام ٢٠١١؟

٣. ماهي التحديات و المعوقات الرئيسة التي تقف أمام تطبيق قانون التعليم الجديد؟
٤. وماهي الخيارات الأفضل للنهوض بواقع تعليم المرأة في العراق للوصول الى الهدف المراد تحقيقه من اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ضمان التعليم الجيد؟
٥- ما مدى وضع لهداف مدروسة لنجاح تجربة لاعتدال والوسطية؟

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في التأكيد على اهمية تطوير سياسات التعليم وزيادة الاهتمام بتعليم المرآة وحل مشكلاتها والنظر بحل مشكلة التعليم وتعليم المرأة والتأكيد على الاعتدال والوسطية حيث ورد في الأحاديث النبوية وفي القرآن ما يرغب في فضائل الاعتدال عمومًا سواء في العبادة أو الطعام أو العلاقات الاجتماعية وكذلك جعلناكم أمة وسطًا قال تعالى «وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا» لذلك تحرم الرهبانية في الإسلام لأنها انقطاع تام عن الدنيا طلبا للآخرة.

واكدت منظمة اليونسكو التي طرحت بالتوازي مع ذلك فكرة الاخذ بالتنمية الشاملة، ومع طرح التنمية الشاملة طرحت قضية حتمية تعليم المرأة وضرورة الاستثمار في المورد البشري ذلك ان تعليم المرأة بما فيه التعليم يعد شرطاً أساسياً في تحقيق الهدف المرجو من برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذى سع البحث الى التعرف على الكيفية التي تتم بها عملية تعليم المرأة من خلال الكشف عن الخصائص التي تتمثل بها المرأة والمهارة التعليمية لدى المعلم والكشف عن اساليب الاقناع المستخدمة بما في ذلك ما تتضمنه من صعوبات ومعوقات تحد من نجاح العملية التعليمية في تعليم المرأة، ومعرفة ما اذا كان المعلمون في مراكز التعليم يمتلكون من المهارات والاساليب التي تمكنهم من التجاوب مع خصائص المرأة وتجاوز الصعوبات التي من اهمية الموضوع فهو يسعى الى معرفة مدى تطبيق قانون التعليم رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١ بشكل سليم لتحقيق الافادة المرجوة منه في خفض نسب التعليم في العراق.

ويمكن بلورة اهمية البحث بما ياتي:

١. من اوائل الدراسات التقويمية لتجربة الاعتدال والوسطية في التعليم في العراق بعد ٢٠٠٣ كانت تمثل محاولة لتشخيص فعالية تطبيق قانون٢٣ لسنة ٢٠١١، في التخفيف من مشكلة التعليم التي ما زالت مستوياتها مرتفعة بالعراق

٢. من المواضيع الاعتدال والوسطية سلطت الضوء على معرفة مدى تأثير القيادات الإدارية والموازنات المالية والبني التحتية على تطبيق قانون التعليم

٣. ساهم الاعتدال والوسطية في اماطة اللثام عن أهم المشكلات والاخفاقات التي تواجه مسارات العمل في مراكز التعليم في العراق.

أهداف البحث:

يهدف البحث التعرف على (الاعتدال والوسطية في حق تعليم المرأة العراقية) ، من خلال مدى موائمة التشريعات الوطنية في كفالة هذا الحق وموقفها من المواثيق الدولية ، ومدى كفالة حقوق المرأة الريفية والاعتدال والوسطية في التعليم والعمل والصحة والضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية وواقع التمثيل للمرأة بشكل عام في التنظيمات السياسية والاجتماعية والجمعيات التقليدية الرسمية وغير التقليدية. كما وتهدف إلى تشخيص الأسباب التي تحول دون إعمال هذا الحق ودور الحكومة في التصدي لظاهرة الفقر والجوع التي تعاني منها النساء الريفيات من خلال الاستراتيجيات و البرامج والمشاريع والخطط الوطنية الهادفة الى تأمين التعليم الكافي. ولتحقيق اهداف البحث فهي تحاول الاجابة على التساؤلات التالية

١. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ميول وسلوكيات النساء الريفيات في الحصول على التعليم الكافي تعزى لمتغيرات العمر ، والحالة التعليمية والاجتماعية ، ومكان الاقامة ومصدر وقيمة الدخل؟

٢. هل هناك علاقة بين تعليم المرأة الريفية والمرأة الحضر ومدى فرصة الحصول على التعليم الكافي في الريف؟

٣. ما اثر انتشار التعليم وانعكاسه على تمكين المرأة في التعليم الكافي للنساء الريفيات؟

٤. ما اهم الاسباب التي تعيق الحصول على التعليم الكافي للنساء الريفيات؟

٥. ما دور مؤسسات المجتمع المدني في توفير التعليم الكافي للنساء الريفيات؟

المنهجية:

اعتمد البحث على ادوات كمية وكيفية لتحقيق اهداف البحث وبغرض الوصول الى بيانات دقيقة عن واقع الحال للمرأة الريفية وانعكاسه على التعليم الفاعل لنساء العراق :

١. مجتمع البحث واسلوب البحث العلمي : اعتمد البحث على اسلوب منهج المسح الاجتماعي لجمع بيانات البحث ،اذا تم اجراء المسح على عينة من المناطق الريفية في محافظة كركوك في العراق والتي تم اعتماد تلك المناطق وفقا لتصنيفات دائرة الاحصاءات العامة والتي تم اختيار ثلاث مناطق هي قضاء الحويجة ، والدبس، وداقوق، اذا هدف المسح الى استطلاع واقع حال المرأة الريفية لعينة من النساء الريفيات في العراق.

٢. عينة البحث : استخدم البحث العينة العشوائية في تطبيق استمارة البحث والتي بلغ عددها ١٧٧ امرأة ريفية من مختلف مناطق مجتمع البحث .

٣. اداة البحث : استخدم البحث جمع المعلومات استبانة تم توزيعها بطريقة المقابلة على عينة من النساء من مختلف محافظات العراق ، تضمنت الاستبانة جزئبين صمم لتحقيق اهداف البحث، بعد ان تم تحكيمها من قبل خبراء معنيين في موضوع الريف والحضر في العراق، اذا هدف الاستبيان الى قياس الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للوضع الراهن للمرأة الريفية اذا قسم الاستبيان الى قسمين :

أ. اشتمل القسم الاول على بيانات قياس المتغيرات المستقلة الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية(العمر، الحالة الاجتماعية ، الحالة التعليمية ،مكان الاقامة ، قيمة الدخل ،مصدر دخل الاسرة) .

ب. اشتمل القسم الثاني على اسئلة تهدف الى قياس المتغيرات التي تقيس واقع الحال للمرأة الريفية المتمثل في الوضع الصحي والحماية الاجتماعية، وبيان دور الجهود المؤسساتية في توفير التعليم للنساء الريفيات.

اما بالنسبة لثبات قياس اداة البحث: فقد تم قياسه من خلال توزيع الاستبانة على عينة استطلاعية تجريبية مكونة من (٥) استاذة يعملون في الجامعات الحكومية بالإضافة الى (٤) من الخبراء الحقوقيين في مجال حقوق المرأة وقد تم اخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار لغايات اجراء البحث ومؤشرا على صدق محتوى اداة البحث.

٤. تم استخراج عينة البحث بالطريقة العشوائية من بعض مناطق البحث السابقة الذكر والتي بلغ مجموع العينة ١٥٠ امرأة من مختلف مناطق العراق وهي عينة ممثلة، تعكس الواقع الراهن للمراة الريفية .

حدود البحث

١. الحدود الزمنية: اقتصرت الحدود الزمانية للبحث على سنة 2021 – 2022 للواقع الحالي ومحاكاة المجتمع الحقيقي للمرأة الريفية.

٢. الحدود البشرية: يقتصر البحث الحالي على نساء الريف في محافظة كركوك .

٣. الحدود المكانية: يقتصر البحث الحالي على محافظة (كركوك) .

المبحث الثاني

تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

يعد تحديد المفاهيم والمصطلحات امرآ ضرورياً في البحث العلمي لأنها تسهل على القراء الذين يتابعون البحث ادراك المعاني والافكار التي يريد الباحثان التعبير عنها وان المفاهيم اساسية وضرورية في كل علم، وهي تعبير عن الافكار والتصورات برموز لفظية لغوية تتجسد من خلال الملاحظة اي انه تجريد ٠

وانطلاقاً من ذلك فقد تركز هذا المبحث بتحديد المفاهيم التي تخص البحث الحالية وهي :-

الاعتدال:

يعرف الاعتدال في السياسة وصف يطلق على شخص غير متطرف غير حزبي أو غير راديكالي. وغالبًا ما يستخدم المصطلح في الفلسفة السياسة تعبيرًا نزعة الوسطية Centrism، ضمن النظرية الوسطية Moderation theory وما يرتبط بها من وسط اليسار و وسط اليمين و الوسط الرديكالي ومؤخرًا انتشر في معظم دول العالم تسمية حزب الوسط كمؤشر لتخلي أتباعه عن المواقف المتطرفة سواء الدينية والقومية والاجتماعية. لكن الاعتدال يبقى مفهومًا عامًا يتجاوز الإطار السياسي إلى مجالات أخرى، دينية أو اجتماعية أو ثقافية.[١]

التعليم :

فإن المفهوم يختلف من بلد ال آخر باختلاف مستوى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعرف الامي على أنه الشخص الذي تجاوز سن الطفولة من دون أن يتقن القراءة والكتابة والعمليات الحسابية. كما أعطت اليونسكو سنة ١٩٥١ تعريفا للتعليم على

انها عدم القدرة على القراءة والكتابة مع إدراك المعنى، لعرض بسيط ومختصر لحدث ذي صلة بالحياة اليومية.(٢)

ويمكن القول أن الامي" هو كل شخص تجاوز السن القانونية للالتحاق بمقاعد البحث ولا يمتلك القدرة، التي تمكنه من تحقيق المشاركة الايجابية في بناء مجتمعه ، والقيام بالمسؤوليات التي تقتضيها المواطنة الصالحة، وبالقدرة الذي لا يمكنه الارتداد الى الأميه.(٣)

وهو عملية تتكفل بتحويل الاشخاص غير مالكين القوة الى مدركين وواعين لأوضاعهم وقادرين على تنظيم انفسهم للوصول الى حقوقهم واداء دورهم وتبوأ مكانتهم.(٤)

أسباب التعليم والمنظومة التشريعية في العراق

تتباين نسب التعليم في العراق تبعاً لأسباب متعددة منها اسباب اقتصادية واجتماعية وصحية سياسية وهذه الاسباب تتحكم منفردة او مجتمعة بتوزيع الأميين في العراق، و قد يكون من الصعوبة بمكان استقراء مستقبل التعليم و التعليم في العراق في ظل عدم استقرار الوضع السياسي وفي ظل عدم وضوح الرؤية لسياسة تربوية ثابتة لسد الفجوة القائمة في قطاع التعليم في محافظات العراق سواء من اذا البنى التحتية او التأثيث أو توفير المعلمين والكتب والمستلزمات التربوية والعمل الجاد في تطوير المناهج التربوية بما يتلاءم والتطورات الحديثة للتعليم، وتطوير المؤسسات التعليمية المختلفة، واعادة بناء بعضها، والاهتمام بالأبنية المدرسية كبناء تربوي حديث ملائم للتعليم، وتطوير النظام التربوي ليتماشى مع برامج التعليم العالمية التي تدعو لزيادة مرحلة التعليم الأساسي الالزامي لأطول فترة ممكنة وتتناغم برامجه مع برامج" التعليم للجميع "التي تتخذها منظمة اليونسكو شعاراً عالمياً لها مع كيفية تعامل النظام التربوي مع تلك المشكلات التي كانت وما تزال تؤثر على نسب التعليم في العراق فضلاً عن التحديات والمعوقات التي تقف بوجه تطبيق قانون التعليم بشكل يحقق الافادة المرجوة منه.

الاعتدال وأسباب تعليم المرأة في العراق

اولا :- الأسباب الاقتصادية

تمثل التعليم احدى المشكلات المرتبطة بالجانب الاقتصادي لأي مجتمع من المجتمعات لأنها تتأثر به وتؤثر فيه وتتوضح هذه العلاقة العكسية بين مستوى التعليم والجانب الاقتصادي في اغلب دول العالم وتبدو أكثر وضوحاً في دول العالم الثالث الأمر

الذي أدى الى تباين أعداد الأميين تبعا لمجموعة من الأسباب الاقتصادية بعدها إحدى الأسباب المهمة والمؤثرة في التحاق افراد المجتمع بالتعليم أو الابتعاد عنه وتختلف الاسباب الاقتصادية المتعلقة بعدم الالتحاق بالبحث من مجتمع الى آخر ليس على مستوى البيانات الديموغرافية فحسب وأنما تختلف بنوع السبب الاقتصادي فمنها ما يتعلق بتدني المستوى الاقتصادي للأسرة الذي قد يحرم ابناءها من الالتحاق بالتعليم، وهناك ايضا بعض الاسر تخرج ابناءها من التعليم أو تمنعهم من الاشتراك فيه لزجهم في سوق العمل لأسباب اقتصادية، اي ان الأسباب الاقتصادية لها دور بارز في زيادة نسب التعليم[٥]. تتلخص الأسباب الاقتصادية للتعليم بما يأتي:

١. العوز المادي: إن ارتفاع نسبة الفقر نتيجة الأزمات والحروب التي عانى منها المجتمع العراقي وتدني فرص العمل وارتفاع نسب البطالة التي لازالت سببا في تعليم الكثير من افراد المجتمع منهم بعدما اخرجت بعض الأسر ابناءها من المدارس لزجهم في مهن واعمال قد لا تتناسب مع سنهم وصحتهم في سبيل تحسين المستوى المعيشي لأسرهم فضلا عن عدم اشراك بعض الأسر ابناءهم على مستوى الذكور والاناث لعدم قدرتهم على تحمل نفقات المعيشية نتيجة عوزها المادي وفضلوا ان يشركوهم في سوق العمل ليشاركوا في دخل اضافي لرفع المستوى المعاشي للأسرة.[٦]

٢. العمل لسد حاجة الأسرة :- إن بعض الأبناء قد يضطر نتيجة تدني مستوى المعيشة لأسرهم أو غياب المعيل فيها بسبب حالتهم الصحية أو لفقدانهم في الازمات الأمنية أو الحروب إلى التسرب من المدارس أو عدم الالتحاق بها ودخول بعضهم سوق العمل لسد حاجة اسرهم المادية بالرغم من صغر اعمارهم وعدم امتلاكهم المهارات والقدرات الجسمانية مما يضطرهم للقيام بأعمال هامشية كدفع العربات وبيع الاكياس وجمع القناني المعدنية الفارغة وغيرها من الاعمال التي تعود عليهم بمورد مادي قليل يسهم في سد جزء من حاجات أسرهم، فأن هذا العمل في الوقت المبكر من عمرهم قد يكون سببا بتحويل بعضهم الى أميين مستقبلا.[٧]

٢. ارتفاع تكاليف التعليم: بالرغم من الزتعليم التعليم ومجانيتة الا ان بعض الاهالي لا يستطيعون تحمل مصاريف ونفقات المدرسية والمتمثلة بالقرطاسية والزي الموحد والأعمال والمشاركات الصفية تسببت بعزوف اسرهم عن ارسالهم الى المدارس، فيما فضلت

بعض الاسر استثمار اولادهم لمساعدتهم معيشياً وبناتهم في الاعمال المنزلية بدلا من الأنفاق عليهم في المدارس.[٨]

٤. بعد المدرسة عن البيت: ان بعد المسافة بين المدرسة والبيت حال دون ارسال بعض الاسر لأولادهم الى المدارس لما يترتب عليه من نفقات نقل من والى المدرسة فضلا عن الصعوبات والمضايقات التي تتعرض لها البنات اثناء ذهابهن وعودتهن من المدارس.[٩]

ثانياً: الأسباب الاجتماعية

لا يمكن إغفال دور الأسباب الاجتماعية في تعليم المجتمع ومستوياتهم التعليمية، وقد لا تقل اهمية عن الاسباب الاقتصادية من اذا علاقتها بمشكلة التعليم بعدها ذات بعدا اجتماعيا.[١٠]

لا يقتصر تباين تلك الأسباب وتأثيرها الاجتماعي لأفراد المجتمع بل يتعداه الى النوع والعمر وكذلك الخلفية الاجتماعية (الحضر والريف) فنلاحظ انخفاض الوعي الثقافي بأهمية التعليم في بعض المجتمعات كذلك ان العادات والتقاليد ولاسيما في المناطق الريفية تقف عائقا بالالتحاق بالبحث ولاسيما الإناث،[١١]فضلاً عن ضعف الجانب التربوي لبعض الأسر وتفككها اجتماعيا أدى إلى عدم التحاق الابناء بالتعليم إو التسرب منه بعد مرافقتهم اصدقاء السوء.[١٢]

من الاسباب الاجتماعية التي تؤثر على نسب التعليم هي:

١. العادات والتقاليد :- تتمثل العادات والتقاليد الاجتماعية بالقيم السائدة بالمجتمع وتسهم في تحديد العلاقات الاجتماعية، و تؤثر العادات والتقاليد بشكل أو بآخر على نسب الالتحاق بالبحث لكلا الجنسين ولكن التأثير الاكبر هو على الإناث ولاسيما في الدول النتعليم وتختلف شدة الالتزام بهذه العادات من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى ولكن هناك بعض الدول ومنها العراق لايزال تأثيرها كبيراً فهناك بعض الأسر تعمل على حرمان الفتيات من التعليم وإخراجهن من المدارس بعد بلوغ مرحلة عمرية معينة أو قيام بعضهم بتزويج الفتيات قبل ان تصل السن المخصص للزواج.[١٣]

٢. وفي التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع وجد أن نسب الإناث الأميات أعلى من الذكور مع وجود المحاولات الكثيرة التي تعمل في كسر هذا الطوق الضيق تجاه الاناث، يظهر ذلك ان النساء مازلن متأخرات في التعليم على الرغم من فسح المجال لهن في العقود

الأخيرة في بعض الاقطار التعليم، وعدم المساواة بين الجنسين عادة ما يكون في الدول التي بها تفضيل قوي للأبناء الذكور على الاناث ضلا عن عامل الفقر الذي يؤدي دوراً مهماً في حرمان الفتاة من قبل عائلتها بعدم مواصلة التعليم والرغبة في الوصول الى مراكز مرموقة في المجتمع.[١٤]

٣. عدم موافقة الاهل بتعليم المرأة :- إن المسؤولية الكبرى في تعليم الابناء تقع على عاتق الآباء لكون ان المراحل الابتدائية لا يتم التسجيل فيها الأبعد موافقة الاباء أو من ينوب عنهم و عدم موافقة الاهل على التحاق ابنائهم بالبحث ولاسيما الاناث يعود الى التمسك بالعادات والتقاليد او الفهم الخاطئ لبعض المبادئ الدينية والشرعية وقلة الوعي الثقافي لتلك الأسر وبالخص المناطق الريفية.[١٥]

٤. عدم الافادة من التعليم مستقبلاً :- أن اقتناع الاهالي بعدم الإفادة من التعلم مستقبلاً بسبب عدم وجود فرص لتشغيلهم، فيضطر الاهل الى اخراج ابنائهم من المدارس والحاقهم بأعمال حرة لتحقيق مردود مادي للأهل ويرجع ذلك الى قلة الوعي الثقافي للأسر الاميين وجهلهم بأهمية التعليم ومكتسباته على الاصعدة كافة لكونه احد عناصر التنمية البشرية فضلاً عن التصور الخاطئ عن مستقبل المتعلمين نتيجة السياسات السابقة التي لم تقيم المتعلمين بالشكل المطلوب.[١٦]

ثالثاً: الأسباب السياسية

إن للأسباب السياسية دور واضح في حرمان عدد كبير من أفراد المجتمع من حق التعليم والالتحاق بالمدارس وتفشي ظاهرة التسرب المدرسي ادت الى تعليم الكثير من النساء لاسيما في المراحل الابتدائية، ان الامن والسلم والعيش الكريم لا يمكن الاستغناء عنها للعيش لأنها من أهم حقوق الانسان وعوامل استقراره، وهذا ما شرعت القوانين الدولية لتحقيقه للحد من الحروب التي تحدث في العالم فضلاً عن مكافحة كل أشكال الجريمة والعنف لما تشكله هذه المخاطر من اضرار اجتماعية واقتصادية لأفراد المجتمع.[١٧]

أن الأسباب السياسية سواء الداخلية منها والخارجية المتمثلة بالحروب والنزاعات اسهمت في تصاعد معدلات التعليم وانخفاض معدلات الالتحاق أو إخراجهم من المدارس في ظل تواجد تلك الأسباب إن العملية التعليمية لا يمكن ان تنجح او تستمر في ظل النزاعات او التهديدات سواء كانت داخلية او خارجية لهذا نجد المادة (٢٩- ٤) من الدستور العراقي تمنع

كل اشكال العنف والتعسف في البيت او المدرسة، وكذلك نصت المادة (١٥) على أن لكل فرد الحق في الحياة والامن والحرية ولا يمكن الحرمان من هذه الحقوق او تقيدها لما تشكله هذه الحقوق من عوامل مؤثرة في تحقيق التنمية البشرية[١٨].

من الأسباب السياسية المؤثرة في ارتفاع نسب التعليم هي:

١. الوضع الامني الهش :- اسهم تدني الوضع الأمني منذ عام ٢٠٠٣ وما بعده الى عرقلة الحياة في مفاصل الدولة العراقية ومن بينها المؤسسات التعليمية مما دعا بعض الاسر الى عدم ارسال ابنائهم الى المدارس لاسيما الاناث منهم لاحتمالية تعرضهم للخطف او القتل أو التهديد مما تسبب في انخفاض نسب الالتحاق بالتعليم وارتفاع نسب التسرب المدرسي وزيادة اعداد الأميين[١٩].

ان التباين في الاستقرار الأمني في مدن العراق كان له الأثر الكبير في نزوح الكثير من الاسر خوفا من الخطر الذي قد يتعرضون له في مناطقهم غير المستقرة أمنياً والهجرة او النزوح الى مناطق اكثر استقراراً، فضلاً عن بقاء بعض الاسر في المناطق غير الأمنه فاضطرت الى إخراج أبنائهم من المدارس أو عدم إلحاقهم بالتعليم خوفا من تلك المخاطر او لصعوبة ظروفهم الانسانية.[٢٠]

٢. النزوح: أن نسب التعليم المرتفعة كانت حصيلة ظروف أمنية غير المستقرة المتمثلة بالحروب العديدة التي خاضها العراق وكان آخرها معركته ضد تنظيم داعش الارهابي سنة ٢٠١٤ بعد ان سيطر على عدد من محافظات العراق اذا ازدادت آثار العنف وتسببت في نزوح أكثر من خمسة ملايين مدني ما أدى الى انتهاكات جسيمة ضد المدنيين وحقوقهم الاساس وبذلك واجه العراق أزمه انسانية كبرى،[٢١] وأن حجم العنف عطل الخدمات الاساسية بما فيها التعليم اذا تدهور بشكل حاد في المناطق المتضررة فهناك ما يقارب (٣) ملايين طفل ومراهق من النازحين فقدو حقهم في الوصول الى التعليم اكثر من مليون طفل في سن البحث.

فمثلا في محافظة الانبار يقدر عدد العوائل النازحة عام ٢٠١٤ (٢٦٥٨٠٦) عائلة وتدمير واسع للبنى التحتية ومن ضمنها المدارس وهجرة شبه تامة للكادر التعليمي في المحافظة، وقد سجلت المحافظة اقل معدلات الالتحاق في المدارس الابتدائية في عموم

العراق اذ بلغت النسبة (٧٢%) علما ان معدل الالمام بالقراءة والكتابة في المحافظة سنة ٢٠١٢ كان قد سجل نسبة (٨٧.٧%) وهي نسبة جيدة بوقتها.[٢٢]

يمكن القول أنه في ظل انعدام الخدمات المؤسسية وقرار النازحين الى مجتمعات امنة لحماية انفسهم في المجتمعات المضيفة لحين عودتهم الى مجتمعاتهم الاصلية والذي نجم عنه انهيار للبني المؤسسية القائمة على تحقيق المنافع لأفرادها وبالتحديد لفئة الاطفال الملتحقين بالتعليم قد قامت الحكومة بتوافر مدارس في المجتمعات المضيفة ولو بشكل مؤقت الا ان هناك فئات من التلاميذ النازحين كانوا بعيدين عن الدعم الحكومي وقد أضاعوا سنة أو انقطعوا عن الاستمرار بالبحث مما تسبب في رفع نسب التعليم في العراق.[٢٣]

رابعاً: الأسباب الصحية

إن الأوضاع الصحية لأبناء المجتمع ماهي إلا انعكاس لعوامل ومحددات اجتماعية واقتصادية تكتنف ذلك المجتمع، ولأهمية الواقع الصحي في تحقيق التنمية البشرية ولا يمكن للواقع التعليمي لأي مجتمع من المجتمعات ان يتطور سالم يرتقي برفقته الواقع الصحي، أن المرض قد يكون سببا مباشرا في التعليم وقد تزداد نسب التعليم بازدياد امراض افراد المجتمع، والمستوى التعليمي يتطور بتطور الواقع الصحي لأي مجتمع ونتيجة للتفاعل بين التعليم والصحة،[٢٤] والمرض هو أحد عوامل او اركان ما يسمى ثالوث التخلف الى جانب التعليم والفقر.

إن العلاقة بين التعليم والصحة تتباين بين المجتمعات المتقدمة والنتعليم فتطور المؤسسات الصحية وزيادة الوعي الصحي يسهم بشكل كبير في رفع معدلات الملتحقين بالتعليم وتطوير المؤسسات التعليمية في الدول المتقدمة، اما المجتمعات النتعليم فقلة الوعي الصحي وضعف مؤسساتها الصحية لاسيما في المجتمعات الريفية كان له أثر كبير في تدني المستويات التعليمية وارتفاع اعداد الاميين.[٢٥]

إن التعليم تشمل الفئات العمرية كافة من عمر (١٠ سنوات فأكثر) كما يمكن أن تزول أو يتم القضاء عليها باي عمر من الاعمار الا ان الاسباب الصحية المسببة للتعليم والمتمثلة بالعديد من الامراض تستهدف بعض السكان في الفئة العمرية (اقل من ١٤ عام) في اغلب المجتمعات لاسيما النتعليم وتحول دون التحاقهم بالتعليم، لانهم يكونون عاجزين عن ذلك نتيجة تلك الأمراض ولابد من الاشارة إن المجتمعات التي يحظى سكانها بعناية صحية

ونمط غذائي جيد سوف تتمكن من الاستمرار بالتعليم ويزداد عطائها العلمي ونتاجها المادي ويمكن ايجاز الاسباب الصحية والمتمثلة بالأمراض التي تصيب الاطفال والتي قد تمنعهم من الالتحاق بالتعليم وهي كما يأتي:[٢٦]

١. الأمراض العصبية وتشمل (ضمور الدماغ و الشلل الوراثي و الصرع)
٢. . الأمراض النفسية وتشمل (التوحد و القلق وتوتر الاطفال و الوسواس القهري)
٣. أمراض العوق وتشمل (الصم والبكم و العمى و عوق الاطفال)

إن الكثير من الأمراض التي تصيب الاطفال تكون ناتجة عن ان الاهل لم ينتظموا ببرامج اللقاحات الدورية وبعض الاميين لم يتم تلقيحهم اساساً سواء من الاطفال الذكور او الاناث على مستوى الامهات الحوامل ولسنوات عديدة سبقت نتج عنها اصابة العديد من الاطفال حالت التحاقهم بالبحث ولاسيما في المناطق الريفية التي يكون الوعي الصحي فيها منخفض والذين لايزالون يستخدمون مياه النهر والجداول في استخداماتهم المنزلية اذا تسبب تلك المياه بإصابة افراد تلك الاسر بالعديد من امراض الدم والتسمم وغيرها من الامراض الوراثية والتي انعكست سلبا على صحة ابنائهم وكانت سبب في منعهم من البحث وجدول رقم (١) يشير لذلك.

جدول رقم (١)نتائج تعليم المرأة

النوع	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط التائي
تعليم	٤٠	٦٤,١٠٠٠	١١,٧٥١٢٧	١٣,٩٣٩

الدرجة العليا // ١٥٠
الدرجة الدنيا // ٣٠
المتوسط الفرضي // ٩٠

نتائج التعليم الفاعل

النوع	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط التائي
انثى	٤٠	٦٧,٦٢٥٠	١١,٣٥٣٧	١٢,٤٦٤

الدرجة العليا // ١٥٠

الدرجة الدنيا // ٣٠

المتوسط الفرضي // ٩٠

0.104 معامل ارتباط بيرسون/

نتائج البحث

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج وهي:

س: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ميول وسلوكيات النساء الريفيات في الحصول على التعليم الكافي تعزى لمتغيرات العمر ، والحالة التعليمية والاجتماعية ، ومكان الاقامة ومصدر وقيمة الدخل؟

١. إن نسبة سلوكيات النساء الريفيات في الحصول على التعليم الكافي والتي لا تتعدى (٦%) مما يؤثر على التعليم بنسبة (٦٩%) و تعزى لمتغيرات العمر ، والحالة التعليمية والاجتماعية ، ومكان الاقامة ومصدر وقيمة الدخل.

٢. إن الأميات من النساء لديهن فرصة أقل من المتعلمات للعمل بنسبة (٨٠%).

٣. أن عدم وجود بند او نص قانوني يحمل ألاهل أو الكبار غير الملتحقين من الأميين المسؤولية عرقل فرص الالتحاق بالمدرسة او مراكز التعليم ويعد أحد أهم أسباب ارتفاع التعليم بنسبة (٦٨%).

س هل هناك علاقة بين تعليم المرأة الريفية والمرأة في الحضر ومدى فرصة الحصول على التعليم الكافي في الريف؟

١. إن التعليم وأستخدم التكنولوجيا لهما علاقة في تعليم المرأة الريفية والمرأة في الحضر والتكنولوجيا ساهمت رفع قدرات التعليم بنسبة (٩١٪).

٢. بين البحث إن التعليم يساعد على مواجهة الاخطار والتحديات المحيطة بالبلد بسبب الجهل بنسبة (٨٧%) ، وأن قلة المستلزمات الدراسية في الريف هي المعيق الاول للعملية التعليمية بنسبة (٩٠%).

٣. إن عدم وجود فرصة الحصول على التعليم الكافي في الريف اعاق مجال تعليم التعليم للمرأة وساهم في معوقات العملية التعليمية بنسبة (٨٧%).

٤- أظهرت البحث أن عدم تسليط الضوء على مشروع التعليم وعدم تغطيتها اعلاميا بشكل كاف في الريف كان له سبب في تفشي ظاهرة التعليم بنسبة(٦٠%)

س: ما اثر انتشار التعليم وانعكاسه على تمكين المرأة في التعليم الكافي للنساء الريفيات؟

١. بين البحث أن أكثر من نصف الأميات الدارسات بنسبة (٥٨%)، هن من عمر ٣٠ سنة فأقل وهذا مؤشر خطير على ان التعليم توجه خطر للفئة العمرية المنتجة وهي اعلى من نسبة الدول الأخرى مثل لبنان والعراق لنفس الفئة العمرية ادى الى جهل الكثيرين بالمشروع واهدافه بنسبة (٨١%).

٢. بينت نتائج البحث ان انتشار التعليم وانعكاسه على تمكين المرأة سببه عدم وجود حوافز مادية ومعنوية في التعليم الكافي للنساء الريفيات وهذا المعيق الاول لهن للاستمرار في التعليم وبنسبة (٨٨%).

٣. اظهرت نتائج البحث ان هناك ارتباط مهم بين ضعف الحالة الاقتصادية وتفشي التعليم بين النساء و بنسبة (٨٨٪)، من الفقيرات واللواتي يقل دخل اسرهن عن (٢٠٠) دولار شهريا، اذا ان التعليم من الأركان الأساسية للتنمية البشرية وهو وسيلة فاعلة لمحاربة الفقر والجهل والحد من الأزمات الاقتصادية

س: ما اهم الاسباب التي تعيق الحصول على التعليم الكافي للنساء الريفيات؟

١. الكشف عن الاسباب التي تعيق الحصول على التعليم الكافي للنساء الريفيات وتحديد معوقات لتطبيق التعليم للنساء في العراق ومعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة لعينة البحث منها(الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، الخبرة الوظيفية) في تقويمها لمعوقات تطبيق التعليم والكشف عن سبل تطوير تطبيق التعليم .

٢- معرفة العلاقة بين معوقات تطبيق التعليم للنساء العراقيات وسبل تطوير تطبيقه، وتقديم مقترحات للحد من هذه المعوقات وزيادة فاعلية برامج التعليم.

س: ما دور مؤسسات المجتمع المدني في توفير التعليم الكافي للنساء الريفيات؟

١. بين البحث أن دور مؤسسات المجتمع المدني في توفير التعليم الكافي للنساء الريفيات ذلل الكثير من معوقات تطبيق التعليم للمرأة و قد واجهت المرأة في الريف مجموعة من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية بنسبة (٨٩.٨٩%)، وتأتي بعدها المعوقات

التربوية بنسبة (٧٥.٠٨%)، ومن ثم المعوقات الاهلية التي تعود للدارسات والأهالي الأقل تأثيراً بنسبة (٧٢.٦٦%) وأن هناك علاقة طردية بين معوقات تطبيق برنامج التعليم وسبل تطوير تطبيقه من وجهة نظر عينة البحث، اي انه كلما زادت حدة معوقات التعليم زادت معها الحاجة لدى تعليم المرأة ووضع سبل وقاية لمواجهة تلك المعوقات ومن هنا ظهرت اهمية البحث عن المعوقات الاكثر تأثيرا للتخفيف من حدتها او القضاء عليها ومواجهتها بسبل تطوير تعمل على زيادة فاعلية تعليم المرأة.

ملحق رقم (١)

استبيان حول مقياس الاعتدال في تعليم المرأة الريفية

الأستاذ الفاضل----------

-المحترم

تحية طيبة...

يروم الباحثان إجراء بحث بعنوان (الاعتدال والوسطية في تعليم المراة العراقية) وتحقيقاً لأهداف البحث قام الباحثان ببناء مقياس تكون من (٣٠) فقرة. ونظراً لما تتمتعون به من خبرة علمية في هذا المجال، أرجو التفضل بالاجابة على فقرات .

علماً أن التعليم (هي حالة من عدم القدرة على القراءة والكتابة واجراء العمليات الحسابية وتعيق عملية تكيف واندماج الافراد الاميين وسط المجتمع الذي يعيشون فيه). علماً ان بدائل المقياس ثلاثي وهي (أوافق بشدة، أوافق، لا أوافق).

ولكم منا جزيل الشكر والامتنان

ت	الفقرات	اوافق بشدة	اوافق	لا اوافق
١	أسهم اقرار قانون التعليم رقم (٢٣) لسنة (٢٠١١) في الاعتدال وخفض نسب التعليم			
٢	ساهمت المراكز المجتمعية في الاعتدال وتمكين النساء من خلال أميتهم في رفع قدراتهم واكسابهم مهارات جديدة			
٣	ساهمت الاعتدال في مراكز التعليم والدورات التي تقام داخل دوائر الدولة بخفض نسب الأميين من الموظفين			
٤	غياب وسائل التعليم الأساسية (الكتب، السبورة، مقاعد الجلوس.... الخ) ادى الى تسرب اعداد كبيرة من طلاب المدارس الابتدائية			
٥	ادت النزاعات العشائرية وهيمنة العادات والتقاليد والضغوط الاجتماعية على النساء إلى اعاقة الالتحاق بالبحث و زيادة نسب التعليم لدى النساء			
٦	رفع الاعتدال من عدم تخصيص بنى تحتية ومدارس خاصة للأمين أثر سلبا في نسب التحاق الأميين وتحقيق مستوى تعليم جيد			
٧	البطالة أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت بالكثير من الأهالي الى اجبار ابناءهم على ترك الدارسة			

٨	عدم المتابعة والاهتمام لمراكز التعليم في المناطق الريفية وضمان نجاحها ادى الى ارتفاع نسب التعليم فيها			
٩	ارتفاع اعداد الايتام في العراق اسهم في ترك البحث والدخول | إلى سوق العمل			
١٠	ادى الاعتدال الى ارتفاع مستويات التعليم وانخفاض المستوى الثقافي للأسرة له دور في زيادة حجم العائلة			
١١	ادى ضعف الجانب التوعوي والثقافي في الأرياف والمناطق العشوائية الى رفع نسب التعليم فيها			
١٢	ادى الاعتدال الى عدم تدني المستوى الثقافي للكثير من الأباء والأمهات جعلهم اقل اندفاعاً لتعليم ابناءهم وبناتهم في مراكز التعليم والالتحاق بها			
١٣	يعد الفقر من أهم التحديات التي تواجه تطبيق قانون التعليم			
١٤	بعض مناهج التعليم يشوبها الكثير من الأخطاء ولا تتلاءم مع المتعلم الأمي			
١٥	يجب أن تتوفر رعاية لاحقة للمدارس الذي اكمل مرحلة الأساس والتكميل واكمال تعليمه في الصف الخامس والسادس			
١٦	ادى الاعتدال الى تخصيص مكافأت للأميين المتوفقين وتقديم حافز لهم زاد من دافعيتهم للدارسة			
١٧	تسبب قطع المخصصات المالية (٤٠ الف دينار			

	المخصصة لكل دارس عرقلة الالتحاق في مراكز التعليم			
١٨	عدم وجود حوافز للمحاضرين اثر على مستوى التعليم في مراكز التعليم			
١٩	مجالس التعليم داخل مجالس المحافظات لا تقوم بدورها في متابعة مراكز التعليم			
٢٠	اسهم تخلخل الوضعي الامني والتهجير القسري الى ارتفاع نسبة التعليم بالعراق			
٢١	ادى تدهور البيئة المدرسية الى تسرب الأطفال وجعلهم رصيداً متجدداً من الاميين سنوياً			
٢٢	تعد التعليم عاملاً خطيراً لا نتاج مظاهر العنف والارهاب			
٢٣	ادت مشكلة نقص الابنية المدرسية الى تسرب اعداد كبيرة من الطلاب مما ضاعف عدد الاميين			
٢٤	اسهمت الزيادة المطردة للسكان وعدم ارفاقها بتخطيط تربوي سليم في انتشار التعليم			
٢٥	عدم فتح مدارس متوسطة خاصة بالأميين دفع الكثير منهم الى ترك البحث وعدم اكمال تعليمة			
٢٦	دمج الدارس الذي تخرج من السادس بالمدارس المسائية المتوسطة			
٢٧	لم تسهم وسائل الاعلام بدورها الاساس بالترويج لمراكز التعليم ومدى اهمية الالتحاق بها			
٢٨	عدم وجود نص قانوني الاهل او الكبار غير الملتحقين من التعليم سبباً في انخفاض نسب الالتحاق بمراكز ب التعليم			

٢٩	نقص المعلمين المؤهلين تربوياً وعلمياً للتعامل مع الاميين والمتعلمين الكبار اعاق فرص الافادة المرجوة من مراكز التعليم			
٣٠	اسهم التلكؤ في تطبيق السياسات لتسيير وتطبيق قانون التعليم في تراجع نسب الالتحاق والانتظام بالبحث			

الاحالات

١- عبد الغني عبود، ١٩٩٢ ،ص ١٥٢.

٢- عبد الرحمن عبد الوهاب، وآخرون ،٢٠٠٣ ،ص ٤٠.

٣- محمد، بعيطيش ٢٠١٥ ،ص ٥٢.

٤- عبد السلام بشير الدويبي، الاطار المفاهيمي القياسي لاستراتيجية التعليم والتنمية الانسانية، وثيقة الكترونية متوفرة على الموقع: www.Swideg.com

٥- ميثم غازي عبد الرزاق الساعدي، التوزيع الجغرافي للسكان الأميين في محافظة واسط (دراسة في جغرافية السكان) رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية التربية، قسم الجغرافية، ٢٠١٥، ص١٠٢.

٦- عدنان ياسين مصطفى، الفقر والمشكلات الاجتماعية، مجلة الدراسات الاجتماعية، عدد ١١، بيت الحكمة، ٢٠٠١، ص ٨٩.

٧- دينا يونس رجا الكناني، التوزيع الجغرافي للايتام في حضر محافظة واسط، دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية التربية، قسم الجغرافية، ٢٠١٣،ص١١١.

٨- عبدالله العطوي، السكان والتنمية البشرية، ط١، دار النهضة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص ٥٨١

٩- عبدالله العطوي، مصدر سابق، ص ٥٨٠

١٠- لمياء احمد محسن مخلف، التركيب التعليمي في العراق، دراسة في جغرافية السكان، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم الجغرافية، ٢٠١٣، ص ٢١٦.

١١- انظر مسارع الزاوي، الاهدار في التعليم في العراق، الاجيال، مجلة دورية، عدد ٢، ١٩٧٢، ص١٣.

١٢- ميثم غازي عبد الرزاق الساعدي، مصدر سابق، ص١١٠

١٣- انظر مثال عبدالله العزاوي، الابعاد المجتمعية للتعليم، دراسة ميدانية في محافظة واسط، بحث غير منشور، وزارة التربية، الجهاز التنفيذي ل التعليم، ٢٠١٧، ص ٢٠

١٤- تقرير عالمي لرصد التعليم للجميع، التكافؤ والمساواة بين الجنسين والتعليم للجميع، ٢٠٠٣/٢٠٠٣، ص ١١٩، ١٢١.

١٥- انظر ميثم غازي عبد الرزاق الساعدي، مصدر سابق، ص ١١١.

١٦- ميثم غازي عبد الرزاق الساعدي، مصدر سابق، ص ١١١

١٧- سوسن شاكر الجلبي، آثار العنف واساءة معاملة الاطفال على الشخصية المستقبلية، دراسة في زمن الحصار الاقتصادي على العراق، الجمعية العراقية لدعم الطفولة في العراق، ٢٠٠٣، ص ٦.

١٨-جمهورية العراق، الدستور العراقي، المادة (٢٩-٤) والمادة (١٥) (٢)٦٥.

٢. اسراء علي رشيد قادر البرزنجي، مصدر سابق، ص٦٤-٦٥.

٣- ميثم غازي عبد الرزاق الساعدي، مصدر سابق، ص ١١٧، ١١٨.

٤- UNOCHA)united nations office for the coordination of humanitarian Affairs. Iraq IDP

٥- مها عصام عبد الحميد العكيلي، السياسات الاجتماعية في المناطق المتأثرة بالنزاع، دراسة ميدانية في محافظة الانبار، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم الخدمة الاجتماعية، ٢٠١٩، ص ٦٥.

٢٣- نغم سعدون رحيمة، تأثير النزاعات المسلحة على جودة التعليم في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والعالمية، مجلد (١٤)، عدد (٥٧) ٢٠١٨، ص ٢٣٦/٢٣٧

٢٤- منصور الراوي، سكان الوطن العربي، ط١، بيت الحكمة، العراق، بغداد،، ٢٠٠٢، ص ٢٦٧

٢٥- منى عبد القادر، الموارد وتنميتها (اسس وتطبيقات على الوطن العربي)، ط١، الجامعة العراقية، عمان، العراق، ٢٠٠٢، ص ٣٤٤.

٢٦- Karan J.Marcdant Nelson ,Essentials of pediatrics, 6th edition, student consult، Milwaukee, 2011 ,p 64,67

قائمة المصادر

١. ابراهيم عيسى عثمان، النظرية المعاصر في علم الاجتماع، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، العراق، ٢٠٠٨.

٢. احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨

٣. ارقام ومؤشرات العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية النشر والعلاقات العامة، ٢٠٠٨

٤. اسماعيل سراج الدين، حقوق المرأة . خطوات نحو تحقيق الاصلاح، مطبعة الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.

٥. اماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٨.

٦. امثال عبدالله العزاوي، الابعاد المجتمعية للتعليم، دراسة ميدانية في محافظة واسط، بحث غير منشور، وزارة التربية، الجهاز التنفيذي ل التعليم، ٢٠١٧.

٧. مسارع الزاوي، الاهدار في التعليم في العراق، الاجيال، مجلة دورية، عدد ٢، ١٩٧٢.

٨. تقرير عالمي لرصد التعليم للجميع، التكافؤ والمساواة بين الجنسين والتعليم للجميع، ٢٠٠٣/٢٠٠٣

٩. تقرير مؤشرات رصد الاهداف الانمائية للألفية، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية احصائيات التنمية البشرية، العراق، بغداد، ٢٠٠٥.

١٠. جمهورية العراق، الدستور العراقي، المادة (٢٩-٤) والمادة (١٥) (٢)٦٥.

١١. حجي احمد اسماعيل، التربية المستمرة (التعليم مدى الحياة، التعليم غير النظامي، تعليم الكبار، التعليم)، اصول النظرية وخبرات عربية وأجنبية، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٢. خالد العتيبي، نمذجة العلاقة السببية بين مهارات التعلم الموجه ذاتياً واساليب التعلم والتحصيل الاكاديمي لدى طلاب كلية المجتمع بجامعة الملك سعود، المجلة العراقية في العلوم التربوية، مجلد (١١)، العدد٣، ٢٠١٥.

١٣. خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠/٢٠١٤) ج١، وثيقة الخطة، بغداد، كانون الأول، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، ٢٠٠٩.

١٤. دينا يونس رجا الكناني، التوزيع الجغرافي للايتام في حضر محافظة واسط، دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية التربية، قسم الجغرافية، ٢٠١٣.

١٥. رشيد شاكري، .مصطفى بوعناني، الاندراغوجيا وتعليم اللغة العربية للراشدين غير الناطقين بها، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، كلية الآداب والعلوم الانسانية، مجلة الابحاث المعرفية، العدد (٤)، ٢٠١٤.

١٦. سميرة صبح، تمكين المرأة في سوريا(السياسات والمؤسسات ذات الصلة) المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة، ٢٠٠٨.

١٧. سوسن شاكر الجلبي، آثار العنف واساءة معاملة الاطفال على الشخصية المستقبلية، دراسة في زمن الحصار الاقتصادي على العراق، الجمعية العراقية لدعم الطفولة في العراق، ٢٠٠٣.

١٨. صلاح جاد، تطور مفاهيم التنمية، ط١، دار الساقي للطباعة، بيروت، ٢٠٠٥.

١٩. عبد السلام بشير الدويبي، الاطار المفاهيمي القياسي لاستراتيجية التعليم والتنمية الانسانية، وثيقة الكترونية متوفرة على الموقع: www.Swideg.com

٢٠. عبدالله العطوي، السكان والتنمية البشرية، ط١، دار النهضة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤.

٢١. عدنان ياسين مصطفى، الفقر والمشكلات الاجتماعية، مجلة الدراسات الاجتماعية، عدد ١١، بيت الحكمة، ٢٠٠١.

٢٢. كريم محمد حمزة، بعض مؤشرات الحرمان في ميدان التعليم، دراسة استطلاعية، العراق،٢٠٠٦.

٢٣. لمياء احمد محسن مخلف، التركيب التعليمي في العراق، دراسة في جغرافية السكان، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم الجغرافية، ٢٠١٣.

٢٤. ماريا حسن مغتاظ التميمي، دراسة واقع التعليم والتعليم في العراق(١٩٣٩ / ١٩٥٨) دراسة تاريخية بحث غير منشور، الجامعة المستنصرية، كلية التربية الاساسية، قسم التاريخ ٢٠١٧.

٢٥. مثال عبدالله العزاوي، اشكالية العلاقة بين التعليم والتنمية في المجتمع العراقي، دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة آداب الفراهيدي، العدد (١٧)، كانون الأول، ٢٠١٣.

٢٦. محمد الجوهري، موسوعة النظرية الاجتماعية، ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد، ط١، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

٢٧. محمد العيد مطمر، اثر التعليم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، دراسة ميدانية عن اثر تعليم الدارسين في اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية في محافظة بابل، العراق، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٤.

٢٨. مرسي محمد منير، الاتجاهات الحديثة في تعليم الكبار، ط١،عالم الكتب، مصر، ١٩٩٧.

٢٩. مريم داسي، التعليم وتعليم الكبار بين الجهود الرسمية وغير الرسمية ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، ٢٠٠٨.
٣٠. منصور الراوي، سكان الوطن العربي، ط١، بيت الحكمة، العراق، بغداد، ٢٠٠٢
٣١. منى عبد القادر، الموارد وتنميتها (اسس وتطبيقات على الوطن العربي)، ط١، الجامعة العراقية، عمان، العراق، ٢٠٠٢.
٣٢. مها عصام عبد الحميد العكيلي، السياسات الاجتماعية في المناطق المتأثرة بالنزاع، دراسة ميدانية في محافظة الانبار، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم الخدمة الاجتماعية، ٢٠١٩.
٣٣. ميثم غازي عبد الرزاق الساعدي، التوزيع الجغرافي للسكان الأميين في محافظة واسط (دراسة في جغرافية السكان) رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية التربية، قسم الجغرافية، ٢٠١٥.
٣٤. نجلاء عبد الوهاب احمد، دراسة مشكلة التعليم والتخطيط نحوها باستخدام الطرائق الإحصائية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد: كلية الإدارة والاقتصاد، ١٩٧٧.
٣٥. نغم سعدون رحيمة، تأثير النزاعات المسلحة على جودة التعليم في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والعالمية، مجلد (١٤)، عدد (٥٧) ٢٠١٨.
٣٦. واقع المرأة الريفية في العراق ، وزارة التخطيط –الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٩